مجلة المجمع العلمي

التقاليد والأعراف الجامعية

الدكتور احمد مطلوب

رئيس المجمع العلمي

الملخص :

هذا عرض للتقاليد والأعراف الجامعية التي كانت سائدة في (جامعة بغداد) عند تأسيسها ، وقد تعرض للجوانب الادارية والعلمية مثل تعيين المسؤولين والتدريسيين ، والدراسات العليا والاشراف على الرسائل الجامعية ومناقشتها ، وطرائق التعليم والمناهج ، وانتهى الى مقترحات ليست ببعيدة عن المهتمين بالدراسات الجامعية .

المقدمة :

(١)

التقليد ــ لغة ــ وضع القلادة في العنق ، وتفويض الأمر الى الآخرين ، ونقل الحكم أو السلطة من واحد الى آخر ــ واصطلاحا ــ الأخذ بقول الغير وفعله ، أو هو ما انتقل الى الانسان من آبائه ومعلميه ومجتمعه من العقائد ، والعادات ، والعلوم ، والأعمال ، وهذا الانتقال قد يكون بلا حجة ولا دليل ، وإنما هو السير على خطى الماضين .

والعُرْف ــ لغة ــ المعروف خلاف النكر، والمكان المرتفع ، واصطلاحا ــ ما استقر في النفوس بشهادة العقول ، وتلقته الطباع السليمة بالقبول . وكان المصدر الأول للقوانين في المجتمعات القديمة ، والمصدر

الثاني لها في المجتمعات الحديثة . والعرف بهذا المعنى " هو اعتياد الناس واطرادهم على اتباع سلوك معين لدرجة الاعتقاد بأن هذا السلوك واجب الاتباع " .

والعادة ــ لغة ــ الرجوع ، والارتداد ، والتكرار ، ــ واصطلاحا ــ "ما استمر الناس على حكم العقول ، وعادوا اليه مرة بعد مرة " ، أي ما اعتيد حتى صار يُفعل من غير جهد ، ويتكرر على منهج واحد . والعادات في علم الاجتماع " أشكال التفكير والسلوك المستقر الذي يقوم به الفرد في المجتمع " ، وقد تصبح العادات عُرفا تصدر عنه القوانين في بعض المجتمعات .

فماذا يعني إحياء التقاليد والأعراف الجامعية ؟ أكانت في القديم وأُريد إحياؤها اليوم ؟ الواقع يؤكد أن في الجامعة اليومَ تقاليدَ وأعرافا صيغت موادُّ قانونية تنظم سيرها ، وهذا شأن الجامعات القديمة ؛ إذ لم تكن المدارس النظامية والمدرسة المستنصرية قائمة بغير أُسس تعارف عليها شيوخها وطلابها ، وكان الشيخ يقوم بالتدريس على وفق معايير معروفة ، ويرقى الى مرتبة أعلى ، وكان قبول الطلبة يتم بشروط وينظر الى ميولهم العلمية ، وكانت المناهج توضع على وفق المرحلة الدراسية ، ومثلها الكتب حيث لكل مرحلة كتاب في علم من العلوم التي يتلقاها الطلبة ، وكان للزي رسوم ، وللتعامل بين منتسبي المدرسة أُصول . ولم تكن مُؤسسات التعليم القديم في الوطن العربي والعالم الاسلامي ببعيدة عن تقاليد هذه المدارس وأعرافها التي انبثقت من المجتمع ، ثم أصبحت تشريعات في العصر الحديث .

فالجامعات العراقية اليوم تسير على هدى سياسة التعليم العالي ، وإن كانت الظروف لا تيسر لها تحقيق جميع أهدافها المرسومة ، شأنها في ذلك شأن كثير من جامعات العالم التي لم تتوفر لها الظروف المناسبة ، على الرغم من أن بعضها قطع شوطا كبيرا في التقدم العلمي ، والازدهار الحضاري .

لقد صاغ قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهداف الوزارة منذ تأسيسها عام ١٩٧٠م ، وهي أهداف التعليم الجامعي ، وأول تلك الأهداف إحداث تغيير نوعي في الحركة العلمية والتعليم العالي ، وإعداد جيل متسلح بالعلم والمعرفة ، وتأمين احتياجات خطط التنمية من المتخصصين في جميع فروع المعرفة ، وتطوير العلاقات العلمية والثقافية والفنية والتقنية مع الجامعات العربية والأجنبية ، وتوثيق الصلة بالمؤسسات العلمية المختلفة .

والوزارة تقوم بتنفيذ سياسة الدولة التربوية والعلمية والتقنية والفنية ، وهي مسؤولة عن التخطيط العلمي ، والعناية بالبحث العلمي ، وتطوير الدراسات العليا ، وإرسال البعوث الى الخارج ، وتنظيم التعاون مع الدول العربية والأجنبية .

هذه أهم أهداف الوزارة ، فضلا عما يستجد من أهداف ووسائل في أثناء المسيرة العلمية ، وما تفرضه الظروف القادمة ، ولذلك كان النظر يُعاد في قانونها حتى بلغت تعديلاته سبعةً عام ٢٠٠٧ للميلاد .

والجامعة ــ وهي إحدى مؤسسات التعليم العالي ــ لا تخرج في أهدافها ووسائل تنفيذها عما رسمه قانون الوزارة ، وإن قُيدت ــ أحيانا ــ بتوجيهات تفرضها الظروف.

عرف العراق الحديث التعليم العالي بمعناه الجديد منذ مطلع القرن العشرين ، وأسست كليات مختلفة ، وكانت (جامعة آل البيت) أول جامعة انشئت في العراق سنة ١٩٢٤م ، وكانت لها تقاليد وأعراف في تعيين المسؤول الأعلى ، ومن يقوم بالتدريس فيها ، وقبول الطلبة ، ووضع المناهج والكتب . وكان من شروط تعيين أمين الجامعة :

١- أن يكون مزودا بالعلوم الدينية والعصرية معا .

٢- أن يكون عالما بتشكيل الجامعات ، مجربا تطورها .

٣- أن يكون عارفا بحالة البلاد العلمية والاجتماعية ليعرف كيفية السلوك المؤدي الى التقدم .

٤- أن يكون ذا شخصية ممتازة ، وأخلاق شريفة تؤهلانه لنيل الثقة والاعتماد من العموم.

٥- أن يكون واقفا على لغة أجنبية يستعين بها على تعقيب سير العلوم في العالم المتمدن .

٦- أن يكون من الاساتذة الذين سبق لهم التدريس في إحدى الجامعات مدة طويلة" . تنظر هذه الشروط في (تأريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني لعبد الرزاق الهلالي ص٢٨٨ – بغداد ٢٠٠٠م) .

وهذه الشروط تدل على وعي متقدم في اختيار من يتولى المسؤولية ، وتوجه الى الانفتاح على المعاصرة ، وما تعارفت عليه الطبقات المثقفة ، وانطبقت هذه الشروط على فهمي المدرس (١٨٧٣-١٤٤٠) واختير أمينا للجامعة ، وقرر مجلس الوزراء تعيينه بهذا المنصب الى أن أُغلقت الجامعة في الرابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٣٠م لأسباب غير علمية .

وفي عام (١٣٧٨هـ - ١٩٥٧م) أنشئت (جامعة بغداد) لتضم الكليات التي كانت قائمة وتابعة لوزارات مختلفة وهي : الحقوق (القانون) ودار المعلمين العالية (التربية) والهندسة ، والتجارة والاقتصاد ، والآداب والعلوم ، والطب ، وطب الأسنان ، والصيدلة ، والبيطرة ، والزراعة ، والشريعة ، وأُنيطت بوزارة المعارف إدارتها ، بعد أن كان (مجلس التعليم العالي) يشرف على الكليات ، وينسق بينها ، ويقدم المقترحات العملية . وفي خلال مسيرة (جامعة بغداد) أُضيفت اليها كليات ومؤسسات ومراكز علمية ، ووقفت معها في العاصمة : الجامعة المستنصرية ، والجامعة التكنولوجية ، والجامعة الاسلامية ، وجامعة النهرين.

وأخذ التعليم العالي يتوسع ، فأُسست جامعة في الموصل ، وجامعة في البصرة ارتبطتا في أول الأمر بجامعة بغداد ، ثم فُكَّ ارتباطهما قبل عام ١٩٦٨م وعُين لهما رئيسان أصيلان . وأخذت جامعات جديدة تظهر في أنحاء العراق لتسد حاجته من ملاكات علمية وتربوية وتقنية .

وتضم كل جامعة كليات إنسانية وعلمية وفنية ، وتتبع بعضها مراكز البحوث والتراث ، وقد انطلقت قبل سنوات دعوة الى إنشاء

جامعات وكليات متخصصة على غرار ما ظهر في الخارج رأيا أو مشروعا ، ولعل الظروف تتهيأ في المستقبل ليخطط لمثل هذه الجامعات .

وفي مطلع الستينيات من القرن العشرين شكلت (الدوائر العلمية) التي جمعت الأقسام المتناظرة في كليات (جامعة بغداد) وهدفها التنسيق بين هذه الأقسام ، وتقويم المناهج ، ومتابعة شؤون التدريسيين كاقتراح ترقيتهم أو تعيين الذين تحتاج اليهم الأقسام ، والإشراف على الدراسات العليا والبحث العلمي ، ولكنَّ عقدها انفرط بعد عام ١٩٦٨م ، لما لها من سلطة وتوجيه وتأثير وقرار لم تتفق وأهداف التخطيط الجديد ، كما أُلغيت عام ١٩٦٩م للسبب نفسه كليات : الآداب ، والتربية ، والبنات ، والشريعة ، واللغات لتكون كلية واحدة باسم (كلية الآداب) التي انفرط عقدها ، وعادت الكليات الى عهدها القديم .

والحاجة الآن كبيرة لاستيعاب الراغبين في إكمال تحصيلهم العلمي ، ولعل إنشاء (جامعات مفتوحة) على غرار (الكليات المفتوحة) توفر الفرص لمن لم يلتحقوا بالجامعات الأخرى ، فضلا عن أنها تحمل العبء عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكلياتها ، وإن كان لابدَّ من أن تشرف عليها وتتابع أعمالها وتحقيق أهدافها .

إن أهداف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تنعكس على الجامعات، هي التي تخلق تقاليد وأعرافا ، فضلا عن واقع العراق وقيمه السامية ، ولعل أول ما ينبغي أن يأخذ جانبا كبيرا من الاهتمام هو (هيكل الجامعة) ، ولا تختلف الجامعات فيه ، فهناك رئيس الجامعة ، وعميد الكلية أو المعهد ، ورئيس القسم أو الفرع ، وقد درج التعليم العالي

في العراق على أن يُعين رئيس الجامعة تعيينا ، وهو ما حصل في (جامعة آل البيت) مع أن أمينها انتخب من اللجنة التي كلفت باختيار أمين للجامعة ، وما حصل في (جامعة بغداد) عند تأسيسها إذ عُين لها رئيسا الدكتور متي عقراوي (١٩٠١-١٩٨٢م) خلال سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨م ، وأثار هذا التعيين جدلا لأنه جاء بغير رغبة منتسبي الجامعة ورضاهم ، على الرغم من كفاءة عقراوي العلمية والتربوية والإدارية ، إذ تولى التدريس في (دار المعلمين العالية) وأصبح عميدها ، ثم مسؤولا كبيرا في وزارة المعارف ، قبل أن يتولى رئاسة (جامعة بغداد) .

وجُرب انتخاب رئيس الجامعة بعد ذلك ، وحصّل أحد الأساتذة الذين تولوا العمادة من قبل ، أعلى الأصوات ، ولكن القيادة تجاوزت ذلك وعينت غيره ، وظل التعيين ساريا وإن مرت فترة أُريد للانتخاب أن يكون تقليدا وعرفا، وهو ما ينبغي أن يكون حيث يُنتخب رئيس الجامعة من بين عمداء الكليات من ذوي السمعة العلمية والإدارية والخبرة الجامعية لينال ثقة الذين انتخبوه ، ولتبدير الجامعة إدارة بعيدة عن التيارات المتصارعة والتوجهات التي تعوق تحقيق أهداف الجامعة وإنجازها كاحسن ما يكون ، على أن لا تزيد ولاية الرئيس عن خمس سنوات يعود بعدها الى التدريس ومواصلة مسيرته العلمية لئلا ينقطع عن تخصصه الذي يحتاج الى متابعة واطلاع .

وشأن العميد كشأن رئيس الجامعة يُنتخب من مجلس الكلية لمدة خمس سنين ، ويكون هذا أول انتخاب ، فاذا انقضت مدته جاء بعده من يليه في المرتبة العلمية وسنوات الخدمة. ومزية هذا الإجراء هي

مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في إدارة الكلية ، وعدم الاقتصار على عميد يستمر طويلا ، وقد لا يترك العمادة إلا بعد إحالته على التقاعد ، أو مفارقة الحياة .

ويشمل هذا الإجراء عمداء المعاهد ورؤساء المراكز العلمية والتربوية والفنية والتقنية والتراثية ، كما يشمل رئيس القسم ، ويأتي بعد خمس سنوات من يليه في المرتبة العلمية وسنوات الخدمة الجامعية ، وبذلك يكون الرئيس القادم معروفا ، وفي تلك المدة يتهيأ لإدارة القسم ، ويرسم الخطط لتطوير المناهج وطرائق التدريس . ويكون هذا عرفا في الجامعات والكليات الأهلية لتقترب في قوانينها وأنظمتها من المؤسسات الرسمية ، وتعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ويضمن خريجوها حقوقهم المشروعة .

وقد يصبح هذا تقليدا أو عرفا في جميع المؤسسات العلمية العالية ، ويتصل بذلك التخطيط عند إنشاء جامعات وكليات جديدة على هذا الوفق من العرف المتمثل بالقوانين بعد رسوخه ، فضلا عن أن يُراعى الهدف من إنشائها ، والبيئة التي ستقام فيها ، فلا تُنشأ جامعة تُعنى بالدراسات البحرية في بيئة صحراوية أو جبلية ، ولا تُنشأ جامعة تُعنى بالزراعة والغابات في بيئة سبخة لا تصلح للزراعة ، وأن تتميز جامعة عن أُخرى في كلياتها ومعاهدها واختصاصاتها لتعطي أحسن الثمار .

إن الأخذ بما ذكر آنفا يحقق هدفا ساميا في إعطاء كل ذي حق حقه ، بعيدا عما يحمل المسؤول من فكر أو اتجاه ، لأن الجامعة مركز علمي وهو ملك جميع المواطنين على اختلاف آرائهم وانتماءاتهم ، وبذلك

تبقى الجامعة مصدر إشعاع علمي ينير طريق العاملين في سبيل وطنهم ، والسائرين نحو بناء وطن حر شريف .

هذه ثلاثة مناصب علمية وإدارية ، فكيف تكون العلاقة بينها ؟ قد تحدد القوانين والأنظمة تلك العلاقة ، ولكن ما أقره العرف قد يكون أقدر على ذلك بما رسخ من مفاهيم القيم الاجتماعية ، وما ساد من ألفة جمعت الناس على الهدى ، وجعلهم الله (سبحانه وتعالى) إخوانا ، وهذا ما يُؤدي الى الاحترام والحرص على العمل بإخلاص وتجرد ، فلا خلل في الجامعة ، ولا صراع بين المسؤولين ، لأن الخدمة العامة ليست نزعات وتسلطا ، وإنما هي فرض على كل من آمن بوطنه وأخلص له قبل أن يخلص لنفسه ، وبذلك يتم الاتساق ، وتسير الجامعة في طريقها المرسوم .

وعلاقة التدريسيين والموظفين مثل ذلك ، فهم ركنها الركين ، وعليهم يقوم كيان الكلية ، وهم في ذلك سواء ، وإن كان الكبار أحق بالرعاية والاهتمام والتقدير ليكونوا أسوة حسنة لمن يأتي بعدهم يوم يودعون الجامعة والحياة .

إن احترام الأساتذة أول ما يجب أن يجعله العميد عرفا ، فلا يفرط بأحد منهم بعد إحالته على التقاعد. وانه ليحمد للمسؤولين استحداث درجة (أستاذ متمرس) للاستفادة من الأستاذ المتقاعد في إلقاء المحاضرات والإشراف على الرسائل الجامعية ومناقشتها، وإنه لأمل عظيم أن تُطبق التعليمات الخاصة بواجبات الاستاذ المتمرس ، فلا يحرم الطلبة من عطائه ، وتخسر المؤسسة خبراته .

وليس في تعيين التدريسيين عرف خاص ؛ لأن قانون الوزارة أو قانون الجامعة هو الذي يضع الشروط ، ويحدد الرتب العلمية ، وعلى هذا الأساس يكون التعيين بحسب الملاك المصدق .

والعرف السائد في الترقيات العلمية أن تُرسل البحوث ورسالتا الماجستير والدكتوراه والكتب المنشورة لمن يريد الترقية الى استاذ مختص تأكيدا لجدة البحوث وأنها غير مستلة من الأعمال السابقة ، ثم تُشكل لجنة للنظر في الترقية من أعضاء مرتبتهم العلمية أعلى من مرتبة المتقدم للترقية ، فاذا ما انطبقت شروط الترقية أُحيلت على لجنة الترقيات في الجامعة لتنظر في تقرير اللجنة الأُولى ، فاذا ما اقتنعت أوصت بالترقية الى مدرس أو أُستاذ مساعد ، أما الترقية الى الاستاذية فترسل البحوث الى ثلاث جامعات في خارج العراق ، فإنْ أقر خبراؤها أصالة البحوث اتخذت الاجراءات لاقرار الترقية العلمية وإصدار أمر وزاري .

وقد تطول مدة إعادة البحوث ، ولذلك كان هناك لقب (استاذ مشارك) يُمنح للتدريسي عند إرسال بحوثه الى الخارج لينتفع من مزايا الاستاذية التي لا تتجاوز تخفيض الساعات التدريسية ، وأُلغيت هذه المرتبة إذ ربما وجدها المسؤولون إطالة في الرتب العلمية على الرغم من أنها نافعة عند تأخر إعادة التقارير من الخارج ، وقد يكون الغاؤها بسبب أن لقب (الاستاذ المشارك) في كثير من الجامعات العربية يعادل (الاستاذ المساعد) في الجامعات العراقية ، وقد يكون في ذلك غبن لمن يعمل في تلك الجامعات من العراقيين .

وخُفف هذا الاجراء ، واكتُفيَ بثلاثة بحوث يكون واحد منها منشورا ، والآخران مقبولان للنشر ، وشرط نشر البحوث كلها وتقديمها مهم ، لأن البحوث لا تنشر للترقية فحسب ، وإنما لتقديم الجديد النافع للآخرين ، وقد لا تنشر البحوث على الرغم من تقديم إقرار بنشرها .

ويكتفى الآن بإرسال البحوث الى جامعة خارجية واحدة ، وفي هذا تسهيل للترقية الى الاستاذية ، ولكن قد لا يوفق الخبير في إعطاء حكم فاصل ، وتعدد الجهات يُعطي حكما أقرب الى الدقة والصواب ، والعودة الى العرف السابق أجدى لأنه ينصف الباحثين ، ويمنحهم الاعتراف بأصالة بحوثهم ، وتقدير مكانتهم العلمية .

وليس للتقاليد والعرف صلة بقبول الطلبة في الجامعة ، لأن قبولهم يعتمد على معدلاتهم التي تخطط لها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء حاجتها ، وتضع سلم القبول وتوزيع الطلبة على الجامعات والكليات والأقسام العلمية. وهذا مقياس مأخوذ به في معظم الجامعات العالمية ، وإن أضاف بعضها مقابلة الطلبة لمعرفة ميولهم ، والعلم الذي يرغبون في دراسته ، وكان هذا معمولا به في الجامعات العراقية ،وقل الاهتمام بالمقابلة لكثرة المتقدمين ، واكتفيَ في الغالب بالدرجات التي تتحكم بالتوزيع ، وفي ذلك إنصاف كبير.

ويتصل بالطلبة ما يقال عن هبوط المستوى العلمي في الجامعات ، وهذا حق ، ويرجع الى الظروف التي مر بها العراق ، ولكن أهم سبب كثرة الطلبة ، في قاعات الدرس بسبب الإقبال على الدراسة الجامعية ، وهذا جعل الاستاذ يلقي محاضرته من غير أن يتوقف ليسأل ويناقش .

وعلى الرغم من هذا الواقع فقد يتفوق بعض الطلبة وبنسبة قليلة ، وهو مألوف في الجامعات الأجنبية بحسب المقاييس المعهودة في مثل هذه الأحوال . ولا يعني هذا الوقوف عند الواقع وعدم بذل الجهد لتقديم العطاء الوافر ، والعمل الجاد لتشجيع الطلبة على الدراسة وتوجيههم الى المصادر التي تنمي علميتهم ، وتفتح لهم آفاقا رحبة في مداها يتفوقون .

وكان مما يدخل في العرف ــ وإن كان نظاما ــ درجة (الامتياز الخاصة) حيث يبدأ بها الطلبة الحائزون على (جيد جدا) أو (امتياز) في السنتين الأولى والثانية من دراستهم الجامعية ، ويتلقون مواد دراسية أكثر مما يتلقى أقرانهم . وكان لدرجة الامتياز الخاصة نفع كبير ؛ إذ يُنظر اليها بعين الاعتبار عند الالتحاق بالجامعات الخارجية ، ويُعفى حاملها من بعض الشروط الدراسية . وأُلغي هذا النظام ، والعودة اليه يعزز أصالة المرحلة الجامعية الأُولى، ويهيىء للدراسات العليا .

وللدراسات العليا شروط ، وقد استقرت منذ سنوات من حيث القبول ، ونظام الفصول والامتحانات ، وأُضيف خارج الشروط العامة ما يتميز به بعضهم من علمية فيقبل ، وهذا سياق مقبول إن أخذ طريقه ، ولكن ينبغي أن لا يكون وسيلة من لا وسيلة له غيره. وإنه لأمل عظيم أن يتلقى الطلبة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه مواد جديدة ، وأن تكون رسائلهم نافعة في خدمة الوطن ، والتخطيط والتنمية ، وفي تطوير العلم ونشره لينتفع به من يعيش في عصره ، ويلحق بركب العالم المتحضر.

وظل العرف القديم سائدا في الاشراف على الرسائل ومناقشتها الى حد كبير، وقد تولى الاشراف في بداية نشأة الدراسات العليا الاساتذة ، وولّد ذلك إحساسا بالغبن لدى الأساتذة المساعدين ، إذ أشرف من لا يحمل شهادة الدكتوراه ، ثم أُوكل الاشراف بعد ذلك بسنوات الى الاساتذة المشاركين الذين لم تنجز معاملات ترقيتهم الى الاستاذية ، ثم أوكل الى الاساتذة المساعدين حين توسعت الدراسات وتنوعت ، وازداد الاقبال على الدراسات العليا ، ولم يوكل الى المدرسين ، ولكنْ أجاز قانون الخدمة الجامعية (٢٣) لسنة ٢٠٠٨م ذلك ، وجاء في المادة الرابعة (ثانيا) : "يجوز بقرار من مجلس الكلية عند الضرورة تكليف (المدرس) بالتدريس ، والإشراف على طلبة الماجستير فقط" ، وأصبح هذا الجواز عرفا ، إذ أُنيط الاشراف بالمدرسين وهم أحوج ما يكون الى أن يتابعوا بحوثهم ، ويتزودوا بالخبرة ، لئلا يصرفهم الاشراف عن التحصيل .

ومن طريف ما كان أن بعض الاساتذة المساعدين ممن يحمل الدكتوراه كان يردد بيت أوس بن حجر حين لم يوكل اليه الاشراف على الماجستير:

أَيتها النفسُ أَجملي جَزَعا إنَّ الذي تحذرينَ قد وقعا

وأُوكل الاشراف على الدكتوراه في الثمانينيات الى مشرف أول ومشرف استشاري ، ثم الغي لما كان يحدث ــ أحيانا ــ من خلاف بين المشرفين يعيق انجاز الرسالة فيتضرر الطالب ، وإنْ كانت مدة الانجاز طويلة ، ولم تحدد إلا لأسباب فرضتها الظروف التي كان العراق يمر بها في تلك الحقبة من الزمان .

وكانت الرسائل تبعث الى خبير من خارج العراق ، وقد بدأ هذا منذ العام الجامعي ١٩٦٠-١٩٦١م حين استحدثت في (جامعة بغداد) الدراسات العليا في أقسام : الهندسة المدنية ، والتأريخ ، والزراعة ، وفي قسم اللغة العربية في العام الجامعي ١٩٦٢-١٩٦٣م، وكانت الدوائر العلمية تشرف على الدراسات العليا ، وتحدد موادها الدراسية وتخصص الاساتذة ، وتنظر في قبول الطلبة ، وتسند الإشراف الى المختصين ، وحين أُلغيت قبل عام ١٩٦٨م أصبحت الأقسام العلمية مسؤولة عن الدراسات العليا .

أما مناقشة الرسائل فقد بقيت كالسابق ، حيث يستعرض المناقش علمه كأنه يلقي محاضرة على جمع غفير ، ولا يُفسح المجال ــ غالبا ــ للباحث ليعرض رأيه وما توصل اليه ، ومن الجلي الواضح أن إعطاء الطالب فرصة ووقتا ليقدم عمله بالتفصيل أجدى من إطالة النقاش الذي لا يخرج في المحصلة الأخيرة عما قاله الخبير العلمي في تقييم الرسالة أو الاطروحة . ولعل أحسن من هذا ما تفعله بعض الأقسام العلمية ، إذ يُعطي رئيس لجنة المناقشة الطالبَ وقتا لعرض بحثه صوتا وصورة ، ويكتفى بالمناقشة في أُمور مهمة تقوّم الرسالة أو تلقي ضوءً عليها من حيث الأصالة أو غيرها مما ينتهي اليه الحكم والتقدير .

وليس هناك من حاجة الى خمسة مناقشين في الدكتوراه ، ويكتفى بثلاثة ليفسح لهم وللطالب المجال للمناقشة والوقوف على مفاصل البحث ، وإبداء الرأي فيه تقويما وتقييما. ولعل هذا يكون عرفا في قابل

الأعوام ؛ لأنه أجدى ، وهو ما كان معمولا به قبل عقدين ، ولعل الأسباب التي دفعت الى خماسية اللجنة ، قد ذهبت مع ذهاب الأحداث ، وليس في العودة الى النافع ما يعيب .

ولم تكن في السابق كتب منهجية مقررة ، وإنما كان الاستاذ يُلقي محاضرته ، ويُرشد الطلبة الى المصدر الذي يكمل المحاضرة ، كان هذا حين كان عدد الطلبة قليلا ، وكانت مكتبة القسم أو مكتبة الكلية تسد الحاجة ، ولما أخذ عددهم يزداد صار من الصعوبة بمكان الحصول على المصادر ، وحدث في عام ١٩٧٦م أن أقر مجلس التعليم العالي والبحث العلمي إلزام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تعريب التعليم العالي ، وفي عام ١٩٧٧م صدر (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) الذي ألزمت مادته الثانية اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم في مراحل الدراسة كافة ، وكان هذا دافعا الى تأليف الكتب المنهجية باللغة العربية ، وصدرت مئات الكتب المنهجية في الدراسات الانسانية المختلفة ، والدراسات العلمية ولاسيما في الزراعة ، والكيمياء ، والفيزياء ، والأحياء ، والهندسة ، والعلوم الأخرى ، ولم تصدر كتب كثيرة في الطب لأن تعريبه تأخر عن تعريب العلوم الأُخرى ، ومن الكتب التي صدرت : علم الأنسجة ، وأُسس علم الطفيليات السريري ، والفسلجة ، وعلم الأمراض العام ، وعلم الأحياء الطبي .

لقد حلّت قضية التعريب مشكلة شحة الكتب حين أُلفت كتب منهجية لمعظم العلوم ، ولم يكن هذا الاجراء إلا علاجا مؤقتا ؛ لأن الدراسة الجامعية لا تنحصر في كتب مقررة فحسب ، وإنما يرفدها الرجوع الى

المصادر المختلفة ولاسيما ما يصدر من جديد ، وهذا ما كان عليه الأمر منذ أن بدأت الدراسات الجامعية تأخذ طريقها في الظهور منذ بداية القرن العشرين. وحدث في عام ١٩٩٢م أن الغيت (الهيئة العليا للعناية باللغة العربية) ، فحصلت ردة في التعريب ، وأُهملت الكتب المنهجية المقررة ، واتخذ الطلبة الملازم المختصرة سبيلا لتحصيل العلم ، على الرغم من أنها لا تقدم إلا اليسير منه ، وكان هذا من أسباب هبوط المستوى العلمي الى جانب ازدياد عدد الطلبة وكثرتهم في قاعة الدرس بحيث لا يستطيع الاستاذ أن يتوقف ليناقش الطلبة ويعرف ما حصلوا عليه من محاضرته . وقد يكون صعبا الرجوع الى ما كان الأمر عليه قبل عقود من الزمان ، وأيسر ما يمكن تحقيقه تأليف الكتب المنهجية وترجمة الكتب العلمية الحديثة لتكون بين أيدي الطلبة بدلا من الملازم التي أصبح التمسك بها عرفا وتقليدا . وقد تتيسر الظروف للتعليم العالي ليؤصّلَ عرفا كان سائدا في الخمسينيات ، وهو الاعتماد على المصادر لا على كتاب واحد .

وتظل اللغة العربية أساسا في مراحل التعليم كافة ؛ لأنها هوية العراق وأُمة العرب ، وقد أثبتت البحوث التربوية ، والتجارب العملية أن التعليم باللغة الأم أسرع من التعليم بلغة أجنبية ، واكثر يسرا في تلقيه ، وقد بدأ تدريس الطب باللغة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر ــ فضلا عما كان عليه في عصور ازدهار الحضارة العربية الاسلامية ــ وكانت (مدرسة القصر العيني) في القاهرة تدرس الطب باللغة العربية ، ويضع أساتذتها الكتب بها ، وكانت (الجامعة الامريكية) في بيروت تدرس الطب باللغة العربية ، ويضع أساتذتها الكتب بالعربية ، ولكن هاتين المؤسستين

تنكرتا للغة العربية ، وأخذتا تدرسان بلغة المستعمر. وسارت على هذا النهج كلية الطب في العراق ، وعلى الرغم من أن مستواها العلمي لا يزال رفيعا إلا أن الدكتور محمد فاضل الجمالي (١٩٠٣م - ؟) ـــ مدير التدريس والتربية العام ـ قدم في الرابع عشر من شهر آذار سنة ١٩٣٨م تقريرا الى الشيخ محمد رضا الشبيبي (١٨٨٩-١٩٦٥م) ـــ وزير المعارف (التربية) في العراق جاء فيه: "عدم إتقان الطلاب اللغة الانكليزية يجعل دراستهم عقيمة ، ولاسيما الكتب كلها انكليزية ، والمحاضرون معظمهم انكليز ، وقد حدث أن رأيت أحد الطلاب المتخرجين لم يستطع قراءة وفهم الكتاب الذي درسه في كلية الطب ، وفي هذا خطر على الأرواح لا يمكن أن يقدر" ، كان هذا وأول عميد لكلية الطب هو الدكتور (سندرسن) ، وكانت الكتب باللغة الانكليزية ، ومعظم الاساتذة من الانكليز ، فكيف سيكون الأمر بعد هذا ؟ والدكتور الجمالي يقصد ـ كما هو واضح ـ إتقان اللغة الانكليزية قبل تلقي العلم بها ، ولكن ـ مهما كان الأمر ـ فان تلقي العلم باللغة الأم أنفع وأجدى ، وهو ما أثبتته الدراسات التربوية وواقع التعليم باللغة العربية في بعض الجامعات.

إن التدريس باللغة العربية تحتمه هُوية الأمة ، وتحصيله تحصيلا مثمرا لئلا يتخرج الطلبة وهم لا يدركون مما درسوه إلا القليل الذي لا يُغني ، واليسير الذي لا يُجدي . وكادت حركة التعريب تثمر أطيب الثمر لولا الردة التي حصلت في التسعينيات ، والتعريب وإنْ كان مَعلَما من معالم هوية الأمة ، إلا أنه :

١- ييسر تلقي المعرفة والعلم ، فهما واستيعابا .

٢- يشجع على وضع المصطلحات العلمية ، والألفاظ الحضارية ، وتأليف الكتب .

٣- يدفع الى تعلم اللغة الأجنبية التي يحتاج اليها الدارس والباحث ، للانتفاع بما في الكتب العلمية من جديد .

٤- يوسّع آفاق المهتمين بالعلم من غير ذوي الاختصاص ، ولاسيما الطب الذي تجب معرفة أولياته ، لزيادة الوعي به ، وعدم بقائه لغزا من الألغاز .

لم تعد المعرفة والعلم مقتصرة على طبقة دون أخرى ، وأصبح الناس في مواطنهم يدرسون بلغاتهم ، ويعرف هذا كل من جابَ العالم ورأى الأقوام بلغاتهم يعتزون .

(٢)

تلك وقفة على أهم ما كان متعارفا عليه في التعليم الجامعي ، وقد صيغ كثير من الأعراف قوانينَ نافذة ، وأنظمة ملزمة في التطبيق ، ولكنْ ليس كل تقليد أو عرف بنافع ، ومن ذلك السلوك الذي يخرج عن القيم الدينية والانسانية الرفيعة ، ومثلها الايمان بالخرافات وما يدعو الى التخلف ، وهذه مسألة أكدها (القرآن الكريم) إذ نفى أن يكون كل معتقد أو تقليد أو عرف صالحا، وذلك في كلامه على الذين تمسكوا بما كان عليه آباؤهم ، ولم يأخذوا بما جاء به الرسل ، وما فيه صالحهم وخير الدنيا والدين . وجاءت عدة آيات في ذلك ، منها قوله ــ سبحانه وتعالى ــ : "وإذا قيلَ لهم تعالَوا الى ما أَنزلَ اللهُ والى الرسولِ قالوا حَسْبُنا ما وَجَدْنا عليه آباءَنا أَو لَو كان آباؤُهمْ لا يعلمونَ شيئا ولايهتدون"

(المائدة ١٠٤) ، وقوله : "بل قالُوا إنَّا وَجَدْنا آباءَنا على أُمَّةٍ وإنَّـا علـى آثارِهم مُّهتدُون" (الزخرف ٢٢) ، وقوله : " قالُوا بل وَجَدْنا آباءَنا كـذلك يفعلُون" (الشعراء ٧٤) .

فهذه الآيات دليل على بطلان العرف الفاسد ولا سيما في العقيـدة حيث كان المتمسكون بالتقاليد والأعـراف التـي ورثوهـا عـن آبـائهم لا يُومنون بما جاء به الرسل والانبياء لترسيخ العقائد الصحيحة ، والأخذ بما هو صالح في الدنيا والآخرة. وهذا ينطبق على كل شـيء ، والعلـوم والقوانين لا تخضع إلا للأعرافِ التي تؤدي الى خير العمل وأحسنه .

وهناك أعراف لا ينكرها المجتمـع ؛ لأنهـا ذات قـيم رفيعـة ، والتمسك بها حفاظ على وحدة المجتمع ، ويدخل في ذلـك التعـاون بـين منتسبي الجامعة ، وشدّ عُرى الصداقة والألفة والمحبة بينهم ، فضلا عـن تعاملهم الحسن مع الطلبة الذين يمثلون المستقبل ، ولابدَّ مـن أن يأخـذوا الأعراف المفيدة من أساتذتهم ؛ لأنهم سيحملون الراية بعدهم حين يخرجون الى الحياة العملية .

فالتقاليد والأعراف التي تعزز المجتمع الـصالح الـواعي تجعـل الجامعة حرما آمنا حيث يسود الإخاء ، وتعم الألفة بين جيل يربي جـيلا جديدا يحمل الأمانة ، ويؤدي دوره في سبل الحياة .

فالصلة الوثقى بين الأساتذة والطلاب مما تحمد ، فضلا عـن أن قانون الجامعة يؤكد هذه الصلة ، وقد بينتهـا المـادة الثانيـة (أولا) مـن (قانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨م) ، إذ يتولى الاستاذ "رعاية الطلبـة فكريا وتربويا بما يحقق مصلحة الوطن والأمة في إرساء دعـائم

المجتمع العراقي الديمقراطي نحو بناء حضارة إنسانية راقية ، متخذا من الأُسلوب العلمي في التفكير والممارسة أداةً لتحقيق تلك الأهداف".

ورسخت في الجامعة تقاليد وأعراف غير تلقي العلم ومنها : القيام بالرحلات، وحضور المؤتمرات والندوات والمواسم الثقافية ومعارض الرسم والكتب وغيرها ، وهذا ما كانت الجامعة تعمل به سابقا ، ويُؤخذ به في الوقت الحاضر لما له من أثر في ثقافة الطالب ، وعقد الصلة بالنشاط الجامعي الذي هو رديف لاكتساب العلم والخبرة العملية ، فضلا عن المتعة الغامرة والاحساس الرقيق .

والتعليم العالي في العراق وهو يغذّ الخطى نحو مستقبل زاهر قادر على أن يُضيف الى التقاليد والأعراف ما يستجد في ضوء الأهداف السامية التي يسعى اليها .

وبعد:

فالجامعة تسير اليوم على وفق القوانين ، فمن أين جاءت التقاليد والأعراف ؟ أهي التي أحدثت القوانين أم أن القوانين صدرت فصارت تقاليدَ وأعرافا ؟

إن النظر في الظروف التي نشأت فيها (جامعة بغداد) سنة ١٩٥٧م ، يعلم أنها استقت قانونها من الجامعات الخارجية كجامعة القاهرة وجامعتي كيمبردج واكسفورد ؛ وبعض الجامعات الامريكية ؛ لأن الذي تولاها عند تأسيسها كان خريج إحدى تلك الجامعات ، فضلا عن أن الذين آزروه كانوا من خريجي تلك الجامعات أيضا، وهذا أمر طبيعي إذ لم تكن أعراف جامعية من قبلُ إلا ما كان في (جامعة آل البيت) التي لم تعمر طويلا ،

وهي أعراف لم تستقر. وأصبح قانون الجامعة عرفا نبعت منه التشريعات الجامعية . وهذه الظاهرة بخلاف صدور القوانين أول مرة ، إذ اشتقت التشريعات الدستورية والقانونية ـ ولاسيما في المجتمعات القديمة ـ من التقاليد والأعراف التي استقر بعضها ، وتطور بعضها الآخر ، وغدَ العرف في بعض الدول مصدرا من مصادر التشريع .

والجامعة مؤسسة نبعت من المجتمع ، ولابدَّ من أن تقدم له من العلم والتخطيط ما يجعله مزدهرا ، وأن تواكب الجديد لتظل نابضة بالحياة ، ثرَّةَ العطاء ، وقد تكون بعض التقاليد والأعراف عائقا في أداء دورها الريادي ، وهنا لابدَّ من أن تتخطاها ، وقد يخلق سنٌّ القوانين الجديدة أعرافا تكون أساس انطلاقة واسعة المدى في المستقبل القريب .

وصفوة القول إن هناك تقاليدَ وأعرافا عززتها القوانين ، فمنها ما بقي ، ومنها ما اندرس تبعا للتغيرات التي حدثت في مسيرة التعليم العالي في العراق ، وإذا ما أُريد للجامعة أن تظل في حركة ونشاط ، ومتابعة التطورات العلمية والإدارية فعليها أن تعود الى التقاليد والأعراف الجامعية ، وتنظر فيها ، وتطلع على ما أثمرت في حينه ، لتأخذ ما يطور العملية العلمية والتربوية ، وينهض بها ، ومن ذلك :

أولا : التزام الجامعة بالروح العلمية ، والابتعاد عن التيارات المتصارعة ، لتظل حرما آمنا يستظل بها منتسبوها من أساتذة وطلبة وموظفين ، ولتؤدي مهامها ، وتحقق أهدافها .

ثانيا : انتخاب رئيس الجامعة ، وعمداء الكليات والمعاهد ، ورؤساء الأقسام العلمية ، ضمانا لسير العمل بلا عقبات ، ولشعور الأساتذة بالرضى واحساسهم بأنهم جزء من العملية الميدانية ، بعد أن شاركوا في الانتخاب ، ووضعوا ثقتهم فيمن انتخبوه .

ثالثا : قيام من انتُخبوا لإدارة الجامعة ومؤسساتها بالحرص عليها، وإرساء روح المودة والأُلفة والتعاون بين منتسبيها ، والذود عنها ، وبذل الجهد في نجاحها ، وأن يظل ذلك عرفا سائدا.

رابعا : احترام الأساتذة الكبار وتقديرهم ، ومنحهم لقب (أستاذ متمرس) بعد تقاعدهم ، ليظلوا متواصلين في عملهم الجامعي : تدريسا ، وإشرافا ، ومناقشة ، واستشارة ، وليشعروا بأنهم ما زالوا معززين مكرمين .

خامسا : تطبيق القوانين والأنظمة بدقة في تعيين التدريسيين والموظفين ، ليأخذ كل ذي حق حقه ، ولا يكون أحدهم من المهمشين فتخسر الجامعة الأكفاء .

سادسا : الأخذ بشروط الترقية العلمية ومراحلها بما كان سائدا من قبل ، لأن ذلك يمنح المرتبة العلمية قيمة كبرى ، وخشية أن تتأخر الترقية الى (أستاذ) يعاد لقب (أستاذ مشارك) ليتمتع المتقدم للترقية بحقوق الاستاذ ، وليشعر بالاطمئنان ، ويقدم العطاء وإن تأخرت ترقيته لأي سبب من الأسباب .

سابعا : استحداث درجة (الامتياز الخاصة) في المرحلة الجامعية الأولى لتهيئة طلبة مؤهلين لإكمال دراستهم العليا.

ثامنا : الأخذ بما كان عليه الإشراف سابقا، وذلك بإسناده الى الاساتذة أولا، ثم الى الاساتذة المساعدين ، ويُعطى المدرس الفرصة لاستكمال دراساته وبحوثه ، واكتساب الخبرة ليتهيأ للاشراف حين يُرقي الى مَرتبة أعلى ، وليس في ذلك منقصة لمنزلته ، ولكن لابدّ للجامعة من أن تكون لها أعراف تجعلها في مصاف الجامعات الأخرى .

تاسعا : إعادة النظر في أُسلوب مناقشة الرسائل العلمية.

عاشرا : تهيئة الظروف المناسبة لاستكمال المصادر والمختبرات ، ليعود نهج التدريس كالسابق إلقاء المحاضرة ، وعودة الطلبة الى المراجع ، وإجراء التجارب المختبرية والميدانية.

حادي عشر: الاهتمام بتأليف الكتب المساعدة ، والاستفادة من الخبرة السابقة حين أُقر التعريب سنة ١٩٧٦م وأُلفت الكتب المنهجية ، وترجمت الكتب العلمية الحديثة .

ثاني عشر: إنشاء جامعات متخصصة في البيئات التي تُناسبها .

ثالث عشر: الأخذ بمبدأ الجامعات المفتوحة على غرار الكليات المفتوحة ليتسنى لمن فاتته فرص التعليم أن يستكمل ثقافته ، ويعمق ما يميل اليه من علوم قد تنفعه في عمله أو تكون وسيلة للحصول على عمل نافع .

رابع عشر: التدريس باللغة العربية لأنها هُوية الأمة ، ولأن التعليم باللغة الأم اكثر قدرة على التحصيل العلمي والفهم والاستيعاب ، ولأنه يشجع على التأليف والترجمة ، ووضع المصطلحات العلمية

والألفاظ الحضارية ، ولايعني هذا العزوف عن الاهتمام باللغات الأجنبية التي هي مدخل الى كل جديد .

خامس عشر: الأخذ بالنشاطات المختلفة وتفعيلها ، إذ هي رديف للعملية العلمية والتربوية ، وعون على تنشئة جيل يتسم بثقافة واسعة ، وخبرة كبيرة ، وإدراك عميق .

سادس عشر: الانفتاح على الجامعات العربية والأجنبية والاستفادة من أعرافها وقوانينها وتنظيماتها ، ومتابعة التطورات العلمية التي يشهدها العالم وانعكاساتها على الجامعة وأهدافها .

هذه بعض المقترحات التي عَنَّت بعد النظر في التقاليد والأعراف الجامعية ، وهي ليست بعيدة عن المهتمين بالتعليم الجامعي ، ومن يقوم على إدارته ووضع خطوات التنفيذ ، ليظل نبراسا يُستضاء به في التخطيط والبناء .